

موقف كبار ملاك الأراضي الأوربيين من مسألة تعليم الجزائريين في الفترة

(1882 – 1954)

د/دحمان تواتي



المركز الجامعي مرسلني عبد الله - تيارزة

ملخص المقال:

رفض كبار ملاك الأراضي تطبيق إجبارية التعليم التي نص عليها قانون جول فيري، الصادر عن البرلمان الفرنسي سنة 1882. واعتقد غالبية كبار الملاك أن تعليم الجزائريين، يجب أن يقتصر على إعطائهم تكويننا بسيطاً نفي ميدان الزراعة والحرف التقليدية، كما اعتقد غالبيتهم بأن تعليم الجزائريين سيصنع منهم أعداء. كيف عبر كبار الملاك عن هذه المواقف في إطار المجالس المنتخبة؟ ما هي الإجراءات العملية التي باسروها لمنع تعليم الجزائريين؟ ما النتائج المترتبة عن هذه السياسة؟

الكلمات المفتاحية:

كبار الملاك، البرلمان، جول فيري، قانون 1882، المجالس البلدية، التعليم الابتدائي، الضريبة العربية.

مقدمة:

تعتبر الإدارة الاستعمارية في الجزائر كل أوربي مالكا لأراضي ريفية، ضمن فئة ملاك الأراضي "« Propriétaire Terrien »، ويترتب عن ذلك استحقاقات سياسية و اجتماعية و اقتصادية، ضمن المؤسسات الكولونيالية بالجزائر. وقد أفرط المستوطنون الأوربيون في توظيف " أطروحة المهمة الحضارية " في خطاباتهم الرسمية وغير الرسمية، وتزخر صحفهم بالنصوص التي تروج للرسالة التمديدية، التي انبرت لها السياسة الكولونيالية في الجزائر. ويجد القارئ في مؤلفات وأدبيات المرحلة الكولونيالية، كتابات عديدة تجمع بين السخرية من الموروث الحضاري المحلي، وتشيد بتفوق الحضارة الأوربية والفرنسية بشكل خاص. وتعتبر المدرسة أداة البرمجة الحضارية للإنسان الأهلي، وكانت بمنظورهم الدليل الملموس، على نقل الإنسان الأهلي من وهدة التخلف والجهل، إلى نور الحضارة الغربية المعاصرة.

وفي هذا السياق يقدمون نماذج لنجاح المدرسة الاستعمارية، ويخصون بالذكر فرحات عباس وبن خدة في ميدان الصيدلية، وبن جلول ولمين دباغين والدكتور سعدان وغيرهم في ميدان الطب، ونخبة من الدكاترة في القانون... الخ، وبرأي المستوطنين، تكون المدرسة الكولونيالية قد أنتجت أعداءها، بتكوينها وبرمجتها لنخبة من المتعلمين، الذين مروا بكل أطوار التعليم، وتخرجوا من جامعة الجزائر، ثم تحولوا إلى أدوات لهدم المشروع الكولونيالي. غير أن التعليم لم يكن ميسرا لغالبية الجزائريين، واقتصرت تأثيره على بعض الجهات والفئات المحضوذة، وكان محتواه موجها لتحقيق أهداف محددة.

كيف كان موقف كبار الملاك من مسألة تعليم الجزائريين؟ ما هي الإجراءات العملية، التي باشروها لمنع تعليم الجزائريين؟ ما النتائج المترتبة عن هذه السياسة؟

1 - لمحة عن سياسة تعليم الأهالي الجزائريين:

رغم قرار التعليم المجاني في المدارس العمومية ، بموجب قانون جول فيري ، الذي صدر في 16 جوان 1881 و تحويله إلى تعليم إجباري ، بموجب قانون 28 مارس 1882 ، ظل تطبيقه في الجزائر انتقائيا و محدودا¹.

ففي سنة 1892 ، وضع " برنامج تعليم الأهالي " لتلبية حاجة الإدارة الكولونiale المحلية ، غير أن ذلك البرنامج كان متواضعا جدا ، رغم ثورته بمفهوم تلك المرحلة ، بالمقارنة مع حجم الطلب على التعليم من جانب الجزائريين . فقد تضمن ذلك البرنامج ، إنشاء بين ستين وثمانين قسما لـ "الأهالي" كل سنة ، وحقق ميدانيا في الفترة الممتدة بين 1893 – 1907 ، انتقال عدد التلاميذ من اثني عشر ألفا إلى واحد و ثلاثين ألفا .

وبمقارنة هذا المجهود مع عدد التلاميذ في سن الدراسة ، و المقدّر بـ سبعمائة ألف تلميذ سنة 1907 ، يظهر للعيان بأن هناك تباطؤ كبير في تحقيق المخطط ، وأن المجالس البلدية التي يهيمن عليها كبار الملاك ، تعرقل عملية تعليم الجزائريين².

ويبدو أن دفعة جول فيري من التلاميذ الجزائريين ، قد أقلقت كبار ملاك الأراضي ، و يظهر ذلك في تلك الأمنية الغربية التي تقدم بها مؤتمر المستوطنين سنة 1908 ، عندما طلب في توصياته : " نظرا لأن تعليم الأهالي ، يعرض الجزائر فرنسية لخطر حقيقي على المستوى الاقتصادي ، كما على مستوى الاستيطان الأوربي ، و بالقياس إلى النتائج المحصل عليها إلى غاية الآن ، إن التعليم الابتدائي ، الموجه إلى الأهالي كان بعيدا عن تحقيق النتائج المرضية ، لدى الذين تلقوه وبالنظر إلى إن النتائج المحصل عليها ، لا تتطلب كل هذه النفقات أو النفقات

1 Jean Marc Valentin , p :88.

2 Mohamed Cherif Sahli, Décoloniser l’histoire, Edition ANEP, Alger , 2007, p :109.

د/حسان تواتي . . موقف كبار ملاك الأراضي الأوربيين من مسألة تعليم الجزائريين في الفترة (1882 – 1954)

المتوقعة ، فان المؤتمر يبدي الرغبة في أن يلغى التعليم الابتدائي الموجه للأهالي¹. و الغريب أن ممثلي الأهالي داخل المندوبيات المالية ، قد وافقوا على هذه الأمنية².

لقد تطور تعليم الجزائريين بشكل بطيء جدا، وهو ما تظهره الأرقام، ابتداء من احتفال الإدارة الكولونiale بمرور مائة سنة عن بداية " العملية التمديدية ". ففي سنة 1930 كان عدد التلاميذ المتدربين من الجزائريين 68 ألفا، بنسبة تدرس تقدر بـ 5 بالمائة، وفي سنة 1944 وصل عدد التلاميذ الجزائريين إلى 110 ألفا، بنسبة تدرس قاربت 8.8 بالمائة، وبلغ عدد التلاميذ الجزائريين 302 ألفا سنة 1954 ، بنسبة تدرس وصلت إلى 14.4 بالمائة³.

ورغم رفع عدد المتدربين إلى ثلاث مرات، كان المجهود يبدو ضعيفا ومتأخرا، لدرجة انه مع حلول سنة 1954، كان طفل جزائري واحد من ضمن عشرة يدخل المدرسة في المدن، وطفل من بين خمسين في الريف، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الابتدائي		التقني		المهني	
جزائريون	أوربيون	جزائريون	أوربيون	جزائريون	أوربيون
1944	1944	1944	1944	1944	1944
1945	1945	1945	1945	1945	1945
110600	322000	100	515	1023	5187

وقد انتقلت نسبة تدرس الأطفال من 11.5 بالمائة سنة 1945 إلى 16 بالمائة سنة

1955، مع المجهود الذي بذلته إدارة سوستال، كرد فعل على اندلاع الثورة التحريرية.

1 Congrès des colons , 21 mars 1908.

2 Sahli(MC), Op,cit, p : 110.

3 Ib ,id , p : 111.

2 - البلديات تعرقل تعليم الجزائريين:

تعد البلديات قاعدة النظام الإداري الكولونيالي، وهي المعقل الحصين لفئة كبار ملاك الأراضي الأوربيين، ففي إقليمها تقع ممتلكاتهم، ومن مجالسها ينطلقون للسيطرة على بقية الهرم الإداري الكولونيالي، ومنها يوجهون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفق أهواءهم ومصالحهم. لهذا كانت المجالس البلدية دولة بين الأوربيين، ولاسيما منهم الفئة الغنية، التي امتلكت العقارات الفلاحية الواسعة.

ذلك أن هذه الفئة، قد تمكنت من تكييف كل قوانين الجمهورية الفرنسية، مع ما يتوافق مع وضعها العددي ومصالحها، لأنها كانت تعتبر نفسها، ممثلة للنظام الكولونيالي وللسيادة الفرنسية على هذه الأرض، وأن أي مس بهذه المسلمات، هو تهديد "للجزائر فرنسية". فعلى المستوى العددي، كان الأوربيون قلة منعزلة في مراكزها الاستيطانية، إذا ما قوبلت بالأكثرية العددية للجزائريين المنتشرين، عبر أراضي الدواوير المحيطة بالمراكز الاستيطانية.

وقد سيج كبار الملاك على مصالحهم، بآليات إدارية وقانونية وسياسية وثقافية، كي تظل الكلمة العليا لهم على الدوام، لهذا كيفوا القانون الفرنسي والديمقراطية الفرنسية، وفق ما يسمونه بالاستثناء الجزائري.

فقد منعوا تجنيس الجزائريين، بدعوى قوانين الأحوال الشخصية الإسلامية، التي تعد عقبة في وجه الارتقاء السياسي للأهالي، فالارتقاء إلى المواطنة الفرنسية، قد قرن بالتخلي عن الدين الإسلامي. وهذه الوضعية تضمن لهم على الدوام، عدم وجود منافسين سياسيين، ولا ممثلين جديين للأهالي، باستثناء الملحقين الأهالي بالمجلس البلدي، وفي صدارتهم القايد، الذي يعد عينهم ويدهم الباطشة في الدوار، وشريكهم في اقتسام أموال الضريبة العربية.

وعلى المستوى الانتخابي، سجن الأوربيون رعاياهم الجزائريين، داخل الصف الانتخابي الثاني، ولا يقدم هذا الصف الثاني، إلا فئات أمية ومذبذبة من الأهالي، أكثر أفرادها قياد أو باشاغاوات أو ملاك أراضي، لا يعرفون حتى توقيع أسمائهم، تتوافق مصالحها وأهواءها، مع مصالح وأهواء كبار ملاك الأراضي الأوربيين.

ويكتبه الباحث في تاريخ البلديات الاستعمارية بالجزائر، وجود طلبات كثيرة، تقدم بها كبار الملاك إلى لجان المقاطعات الثلاث، لترقية مراكزهم الاستيطانية إلى بلديات مختلطة. وقد استجاب الحاكم العام لكل هذه المطالب، ويعلن سنويا في تقريره، قوائم المراكز الاستيطانية، التي ترقى إلى بلديات مختلطة¹.

وتجدر الإشارة إلى أن البلديات المختلطة، لا وجود لها في النظام الإداري الفرنسي، وعدت في الجزائر كمرحلة انتقالية بين المركز الاستيطاني، و نموذج البلدية كاملة الصلاحية².

إن ارتفاع عدد هذا النموذج من البلديات ذو دلالة، فمن 96 بلدية سنة 1878 تضم 493 ألف نسمة إلى 249 بلدية سنة 1891، بعدد سكان يعادل 1.620.000 نسمة، وإلى 269 بلدية سنة 1911 و 276 بلدية سنة 1921، بعدد سكان قدره 2002000 نسمة، يدل على أن ثمة أهدافا مادية يسارع إليها الجميع.

1 دحمان تواتي، كبار ملاك الأراضي الأوربيين ودورهم في توجيه القرار الاقتصادي والسياسي في الجزائر بين 1900 - 1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف د. عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، عبد الحميد مهري، 2017، ص: 429.

2 Claude Collot , Les Institutions de l'Algérie coloniale .

أن الانتقال من وضعية المركز البلدي، إلى تأسيس مجلس بلدي، ليس إجراء إداريا فقط، فعند قيام البلدية أول ما يجب التفكير فيه، هو ضمان وجود مداخيل مالية تشكل ميزانية البلدية.

والحق أن هؤلاء المطالبين بضم الدواوير إلى مراكزهم الاستيطانية، كانوا يحملون إليها أراضي الدواوير و غاباتها و حصتها من مدخول ضرائب المرفأ Octroi de mer، المخصصة للبلديات حسب عدد سكانها، و عدد كبير من دافعي الضرائب و الغرامات و الرسوم البلدية¹. وهذا دأب النظام الكولونيالي، الذي وضع أسس المجتمع الأوربي الطفيلي، الذي يعمل على امتصاص المجتمع الأهلي، بتحويل الثروة من الأكثرية الجزائرية الفقيرة، لخدمة الأقلية الأوربية المترفة².

وبعد قانون 5 افريل 1884 قاعدة النظام البلدي الكولونيالي، لأنه يحدد صلاحيات المجلس البلدي ورئيس البلدي، فرئيس البلدية المنتخب، يمثل الدولة في جهته ويتأسس هذا المجلس التداولي التنفيذي، ويملك صلاحيات ضبط الحالة المدنية والشرطة الإدارية، والإشراف على القوائم الانتخابية، ومتابعة المدارس الابتدائية والقباضة الضريبية، وإعداد الميزانية وتعبير آخر، تكون مهمة المجلس البلدي ورئيس المجلس البلدي، متابعة الحياة اليومية للأوربيين، بالدرجة الأولى وحراسة وعد الجزائريين بالدرجة الثانية.

و ارتفعت حصة الجماعات المحلية من الضريبة العربية منذ سنة 1868 إلى ستين بالمائة وهي سنة المجاعة وسط الجزائريين، و عادت تلك الحصة الى خمسين بالمائة سنة 1873

1 بن أشنهور، ص: 195.

2 تواتي، المرجع السابق، ص: 431.

، وكانت البلديات الاستيطانية الى ذلك تستفيد من معظم الضرائب غير المباشرة، على رسوم استهلاك المواد المستوردة Octroi de mer¹.

كان كبار ملاك الأراضي، لا يكتفون بعدم دفع الضريبة على العقار غير المبني والفوائد الزراعية، لكنهم بحكم مكانتهم داخل المجالس البلدية، يحولون عائدات الضريبة العربية، التي تدفعها الدواوير لخدمة مراكز البلديات الأوربية.

وقد قال جول فيري أثناء مرور اللجنة السيناتورالية: " تقوم البلدية باستغلال الأهالي تحت سماء مفتوحة "، وقال جونار أيضا: " تعيش البلديات الفرنسية على التهام الأهالي " ².

ففي الفترة 1871-1919 جرت ترقية عدد كبير من المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات، في حين أنها كانت تملك الموارد المالية التي تؤهلها لذلك، ولحل تلك المشاكل، كان كبار الملاك يطالبون و يحصلون على رغبة ضم الدواوير المجاورة، كي يجري فيما بعد تحويل مواردها المالية لصالح البلديات الاستيطانية، حيث يقطن الأوربيون ولا وجود للجزائريين. ويقابل التاريخ الأول سقوط النظام الإمبراطوري وزيادة نفوذ الكولون، وحيث ميزانية المستعمرة كانت مقسمة على عدة وزارات متفرقة، و كان ذلك لا يستجيب لنهم البلديات للمال السهل. فكان الحل بضم الدواوير لرفع عائدات ميزانية البلدية، و توفير شروط الرفاه للأوربيين بالمدينة³.

1 Georges voisin (pseudonyme d'Ismail Urban), L'Algérie pour les Algériens ,éd ;Michel lévy frères , paris , 1861, ppm74-75.

2 Karim Ouldennebia , In temouchent, anomalies d'une commune coloniale , in revue el hiwar el fikri, publication du laboratoire des études historiques et philosophiques , constantine , n°07 Avril 2005, pp :25-32.

3 La Question indigène .M.Jonnart explique aux lecteurs de l'Echo d'Alger ses idées sur la politique indigène , in Echo d'Alger du 11 .o4.1919.p:1.

فقد طالب سكان مركز كارنو Carnot سنة 1885، وكان عددهم 117 مستوطنا، بضم خمسة دواوير بسكانها تسعة آلاف¹، كما لم يخف الحاكم العام تيرمان حاجة و منهم البلديات الأوربية لمال الجزائريين في الدواوير قائلا: "من الصعب، بل من المستحيل، تحقيق التوازن في ميزانية بلدية ما، من غير اللجوء إلى الدعم الذي تمثله دواوير الأهالي.... خاصة و أن معدل نفقات البلدية في الجزائر، يفوق معدل نفقة البلدية في فرنسا ثلاث أمثالها في الجزائر.. لقد تعودنا هنا وجود نفقات و حاجيات لا وجود لها بفرنسا"².

وقد رفض الحاكم العام جونار، زمن رئاسته مصلحة الجزائر في وزارة الداخلية الفرنسية سنة 1886، هذا الوضع قائلا: "يحدث في كثير من الأحيان، أن تضحي المجالس العامة في الجزائر بمصلحة الأهالي، لاعتبارات مالية، تنص ميزانية البلديات كاملة الصلاحية. فهم لا يقترحون الحاق مناطق الأهالي بتلك البلديات إلا تزكية لعائدتهم المالية، و ينجر عن ذلك الإهمال لشؤون الأهالي المقيمين في تلك المناطق، حيث أن البلديات تميل بنزوع طبيعي، إلى صرف أموال المجموعة لصالح الأوربيين الذين انتخبوا مجلسها، بدل الالتفات إلى مصلحة الأهالي، ذوي المكانة المحدودة في سلك الناهيين، بالرغم من أنهم مصدر معظم عائدات تلك البلدية، تلك إذن نزعات لا يمكن للإدارة المركزية أن تجد لتشجيعها مبررا"³.

وقد أدرك الجزائريون هذه المفارقة، بين إسهامهم الكبير في تشكيل مداخل البلديات الأوربية بنوعيتها، وقلة ما يعود عليهم من مصاريف ميزانية البلدية، ولاسيما في

1 أجرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، ج1، ص: 349.

2 تصريح الحاكم العام تيرمان في جلسة الحكومة العامة يوم 25 ماي 1883.

3 Archive d'outre mer , F80, Boite n°1713.

مجالى الصحة والتعليم. لهذا رفضوا ضم دواويرهم إلى هذه المجالس الأوربية الطفيلية، لكن قوة تمثيل فئة كبار الملاك الأوربيين، على مستوى جميع المؤسسات الكولونiale، قد حال دون الاستجابة لعرائضهم وشكاياتهم.

3- الميزانية العامة للجزائر وحصة تعليم الجزائريين:

وكانت الضريبة العربية (الزكاة، العشور، اللزمة ببلاد القبائل) المصدر الأساس لميزانية الجزائر المستعمرة، وتشكل المورد الهام بالنسبة للمجالس البلدية والمجالس العامة (Conseils généraux)، وكانت عائداتها توزع على الصورة الآتية:

1- يذهب عشرها إلى جامعي الضريبة العربية، لدفع أجور القايد والأغا، بسبب ما يقدمونه من مساعدة لاعنان الضرائب عند مرورهم لجمع الضريبة.

2- يوجه خمسة أعشارها إلى خزينة الدولة.

3- يوجه خمس العشر إلى ميزانية المجالس العامة حسب المادة الثالثة من امريه 17 جانفي 1845.

لكن أساس الضريبة العربية كان يضخم ويرفع، من قبل المندوبيات المالية، التي يهيمن عليها كبار الملاك، عن طريق إقرار ستنيمات عادية لأساس الضريبة العربية، وكان عدد تلك الستنيمات يحدد سنويا في قانون المالية. ويضاف إلى ذلك ستنيمات استثنائية مضافة لأساس الضريبة العربية، توجه إلى الخدمات الاجتماعية ومكاتب العمل الخيري ولفائدة الأشغال العمومية الموجهة للجزائريين وهي:

12 ستنيتا توجه للبلديات تعرف بـ Centimes communaux، وهي ستنيمات تجمع في البلديات المختلطة فقط، في حين يعوضها في البلديات كاملة الصلاحيات، الرسوم على السكن والكلاب.

وقد حققت الضريبة العربية سنة 1898 المبالغ المالية الآتية:

16.562.150 فرنكا منها:

1 - 6.885.864 فرنكا موجهة لميزانية الدولة.

2 - 6.170.437 فرنكا موجهة لميزانية المجالس العامة الثلاث.

3 - 1.428.431 فرنكا موجهة لميزانية البلديات.

4 - 1.311.769 فرنكا وجهت لحساب جامعي الضريبة العربية.

وقد مثلت الضريبة العربية سنة 1843 مقدار خمسين بالمائة من دخل البلديات، وحدد المرسوم الإمبراطوري الذي صدر في 25 أوت 1852 نسبة مداخيل البلديات من الضريبة العربية بثلاثين بالمائة، ورفعت النسبة إلى أربعين بالمائة سنة 1859 وإلى خمسين بالمائة سنة 1861. ويعبر ميل حصة البلديات من الضريبة العربية إلى الارتفاع، بالحاجة المتزايدة للبلديات الأوربية للقيام بأشغال المدن والطرق والمدارس والكنائس، وتبليط الشوارع وتشجيرها وإنشاء ساحات عمومية، تتوفر على الموسيقى ونفقات ترف أخرى كانت البلديات الفرنسية ما وراء البحر، لا تعرفها وغير متوفرة لها. وكانت هذه الأشغال تنجز بمراكز البلديات وليس في دواوير الأهالي، التي تدفع أكبر حصة من الضرائب ولا تتوفر على أساسيات الحياة.

ضف إلى ذلك أن الجزائريين كانوا يبنون بأنفسهم مساجدهم و يجدران مقابرهم و مدارسهم القرآنية و يحفرون آبارهم بأنفسهم و كان من نتائج ذلك تعميق عملية نهب و افقار الجزائريين من قبل المجالس البلدية التي يهيمن عليها الأوربيون ملاك الأراضي¹.

1 Henni Ahmed, p:95.

وقد صدر عن الإدارة الاستعمارية قرارا بتاريخ 30 جويلية 1855، نص على إحداث سنتيمات إضافية للضريبة العربية قدرها 21 سنتيما، يوجه منها عشرة سنتيمات لصالح ميزانية البلديات والمقاطعات وثمانى سنتيمات لصالح المستشفيات. كما اقر قانون واري العقاري سنة 1873 ثلاثة سنتيمات إضافية للضريبة العربية بهدف تطبيق القانون في الميدان. كما أقرت في نفس السنة السنتيمات الاستثنائية وقدرها 24 سنتيما، غير أن هذه الضرائب لم تعد على الجزائريين في شكل خدمات عمومية¹. وقد حققت ميزانيات البلديات و المقاطعات الجزائرية في الفترة 1870-1900 من مداخيل الضريبة العربية مبلغ 412 مليون فرنكا، أخذت الإدارة المركزية نصفها².

ويجدر التذكير أن متوسط دخل الضريبة العربية قد بلغ 13.500.000 فرنكا، في حين بلغت السنتيمات الإضافية للضريبة العربية مبلغ 4.500.000 فرنكا، أي بما يساوي الثلث، وفي سنة 1918 وهي سنة إلغاء الضريبة العربية شمال الجزائر، بلغت قيمة السنتيمات الإضافية عن الضريبة العربية 1.165.266 فرنكا وإذا أضيف إليها قيمة رسوم Patente التي بلغت 1.108.000 فرنكا، تكون البلديات قد حققت سنويا مقدار 2.273.556 فرنكا كمتوسط سنوي³. عائدات الضريبة العربية في ميزانيات سنوات 1890-1914، توضح أن أكبر إسهام في ميزانيات البلديات مصدره الإسهام الضريبي للجزائريين:

1 Idem.

2 نفس المرجع، ص: 104.

3 Gouvernement général d'Algérie, Délégations financières, session de Mai 1918, Projet de suppression des impôts arabes et de la contribution des patentes et d'établissement d'un impôt sur divers catégories de revenus et d'un impôt complémentaire sur l'ensemble du revenu en Algérie, Alger, imprimerie victor Heintz, 1918, pp :60-61.

6.891.601	1890
8.511.872	1895
8.476.301	1900
8.230.915	1901
9.429.799	1902
9.587.079	1903
8.256.551	1904
7.145.464	1905
8.358.856	1906
8.650.575	1907
8.219.727	1908
8.219.517	1909
7.893.176	1910
7.758.299	1911
6.933.442	1912
7.677.292	1913
7.805.666	1914
114.166.358	المجموع

إذا أخذنا سنوات 1901-1905 وتفحصنا نفقات ميزانيات المستعمرة نلاحظ الأرقام الآتية بآلاف الفرنكات:

4.952	الديون العمومية
6.790	الحكومة و الإدارة المركزية
11.980	إدارة المقاطعات والبلديات
2581	الخزينة
15.432	الأمن والدرك

الإدارة العسكرية	9696
السجون	2336
الجمارك	8130
مصلح الضرائب	16.744
حقوق التسجيل و أملاك الدولة	5895
الاستيطان	9426
البريد و البرق	34.813
الأشغال العمومية و المناجم و السكك الحديدية	68.240
الزراعة (مصلح الري الكولونيالية)	7.626
المياه و الغابات	15.372
الطوبوغرافيا	2172
استعمال صناديق الاقتراض	22.993

من مبلغ 356 مليون فرنكا هي مداخيل الضرائب، تصرف الإدارة المركزية مبلغ 245 مليون فرنكا، لتعزيز جهاز القمع أو تقوم بأشغال في البنية التحتية الضرورية لكبار ملاك الأراضي مثل السدود والقنوات، أما ما يوجه للجزائريين مقارنة بما يوجه للأوربيين فهو كما يأتي:

1947	الديانة الإسلامية و مؤسساتها
4733	الديانات الأخرى
6156	التعليم الموجه للجزائريين
27815	تعليم أبناء المستوطنين
12243	القضاء الفرنسي
501	القضاء الإسلامي
1268	المساعدات للمستوطنين
12516	المساعدات العمومية للجزائريين
2168	خدمات مختلفة للجزائريين

إن الموجه للجزائريين لا يتعدى أربعة بالمائة من مداخيل الميزانية، وإذا تفحصنا نفقات البلديات لسنة 1905 نجد نفس تركيبة الميزانية على مستوى المستعمرة:

3.457	الإدارة العامة
965	تكاليف التسيير
4454	الديون
3346	الشرطة
1199	الإنارة العمومية
2256	المياه
173	الصحة
130	النظافة
3889	الإعانة للجزائريين
3817	التعليم
546	الفنون الجميلة
2904	أعمال البلدية
13.734	أشغال الطرق البلدية و الأشغال العمومية
198	الحفلات العمومية

الخلاصة:

على ضوء هذه المعطيات، يتبين أن كبار ملاك الأراضي قد حولوا الأقلية الأوربية إلى مجتمع طفيلي، يستنزف الموارد المالية للجزائريين، وفي مقابل ذلك فإن العدد الديمغرافي للجزائريين، كان دون وزن سياسي، بسبب تفرد الأقلية الأوربية بالتمثيل داخل المجالس المحلية والمركزية للنظام الكولونيالي.

ورغم إعلان إجبارية التعليم الابتدائي، منذ عهد وزير التعليم جول فيري، فرض كبار ملاك الأراضي ما يعرف بالاستثناء الجزائري أو الحالة الخاصة للجزائر، وهي حالة وجود الأقلية الأوربية في مقابلة الأغلبية الجزائرية.

فالإسهام الضريبي الكبير للجزائريين لم يعد عليهم كخدمات من نفقات الميزانية البلدية، لأن تحكم الاوليغارشية المحلية في المجلس البلدي، كان يمنحها القدرة على توجيه النفقات إلى ما يخدم مصالحها، وفي أحسن الأحوال يحول بعض الفتات إلى تسييج مقبرة أو بناء قسم واحد للأهالي الجزائريين داخل مدرسة يدرس بها أبناء الأوربيين.